

واقع التعليم العالي الجامعي في ظل الأوامر والقوانين الاسرائيلية

سمر مكاي

أعادت إسرائيل موضوع التربية والتعليم اليهوديين اهتماما بالغاً بغية خدمة أهدافها الصهيونية. فشدت، في قانون التربية والتعليم الرسمي الصادر العام ١٩٥٢^(١)، على أهمية التربية اليهودية في صياغة الشباب اليهودي وترسيخ جذورهم في تراثهم التاريخي، وتعميق علاقاتهم مع اليهود في العالم. كما تكمن أهمية التعليم، في تنشئة الاجيال الجديدة الخاضعة لدولة إسرائيل والموالية لها.

وتعتبر إسرائيل ان لجهان التربية والتعليم، في المجتمع الاسرائيلي، دوراً حاسماً من حيث تأمين القدرة على الثبات وبخاصة قدرة الجيل الشاب، على تحمل العبء الكبير الذي لاقاه التاريخ اليهودي على عاتقه^(٢). كما ادركت إسرائيل أهمية التعليم العالي والتكنولوجي، فاهتمت بانتشار الابحاث العلمية والتطبيقية وتكريسها في خدمة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية.

وفي موازاة أهدافها التربوية هذه، مارست إسرائيل تمييزاً واضحاً بين التعليمين: العربي واليهودي؛ فجعلت للعرب نظاماً تعليمياً مستقلاً، يشرف عليه مسؤول يهودي، وتضع وزارة المعارف المناهج المدرسية له «وفق الظروف الخاصة بمؤسسات التعليم العربي». وترمي إسرائيل، من وراء ذلك، أن من خفيث الإدارة أو التمويل أو الاختصاصات، إلى خلق جمهور عربي يخدم سياستها الصهيونية دون ابداء أية معارضة تجاهها^(٣).

وفي المناطق العربية المحيطة بالقدس العام ١٩٤٨ حيث بلغ عدد السكان العرب حوالي ٦١٨ ألف نسمة، يجد ٣٧٪^(٤) فقط، من الفتيان الذين هم في سن الدراسة الثانوية (١٤ - ١٧ سنة) طريقهم إلى المدارس. أما بين اليهود، فإن الذين يدرسون في المدارس الثانوية من فئة العمر نفسها، فيتجاوزون ٨٠٪^(٥). وقد بلغ عدد المدارس الثانوية العربية (عامية ومهنية وزراعية) ٩٠ مدرسة، مقابل ٦٤١ مدرسة يهودية. أما عدد المدرسين الثانويين، فهناك ١,٢٧٠ معلماً عربياً مقابل ١٧,٠٠٠ معلم يهودي^(٦). ولم يتجاوز عدد